2004 12 10 - 00029 - 2

حملة " ذاكرة الحرب وإنصاف ضحايا الحرب المستمرّة معاناتهم"
بيان صحفي في ٢٠٠٤\١٢\١٠

١٠ كانون الأول ١٩٤٨
تاريخ إعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث أصدرته مؤكدة إيمان شعوب العالم بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الإنسان وقيمته المتأصلة وكون الناس يولدون جميعاً متمتعين بحقوق متساوية ثابتة غير قابلة للتصرّف.
أتى هذا الإعتراف العالمي ليشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وحصناً يتولّى القانون فيه حماية حقوق الإنسان بمواجهة الأعمال الهمجية التي أذت وتؤذي الضمير الإنساني، من حروب، وفزع من الظلم والإستبداد والفاقة.
نستفيد من هذه المناسبة كهيئات، جمعيات وأفراد من المجتمع المدني، لأخذ العبرة من إرتكابات سجلها التاريخ بحق الإنسان والوطن و للتذكير بالمعاناة المستمرة نتيجة الجراح التي لا تزال نازفة في إنتظار إنصافها، بعد إنقضاء عقد ونصف على وقف القتال في الحرب في لبنان. ومردّ إستمرار هذه المعاناة النهج السياسي المتبع، الذي أدّى إلى تغييب الضحية أو تطييفها وبالنتيجة تطييف الذاكرة، إمتداداً إلى تطييف المدرسة والجامعة والإعلام وضرب الحركات الطلابية والعمالية وإثارة العصبيات على إختلافها. إنه النهج نفسه بكامل عدّته وأدواته وأشخاصه يُقصي منطق المواطنة والمساواة عن ساحة التداول، معزّزاً هوية " التابع" على حساب هوية" الإنسان".
إنه نهج إستغلال حاجات النا س وأوجاعهم، وتكريس سلوكيات، "الإستجداء" او " الإستزلام" والزبائنية".

فأيّ حظّ بقي لمعوّقي الحرب، اذا تنكّرت الدولة لمسؤوليتها في تحمّل بعض آلامهم وأوجاعهم؟ وكيف يتحرر، المعتدى عليهم في أشخاصهم كالمعتقلين أو في أملاكهم كالمهجرين، من الماضي اذا بقي الاعتداء سارياً؟ وكيف يتحرّر ذوو المفقودين اذا بقي مصير أبنائهم مجهولاً؟ وبكلمة كيف يُنسى الماضي بحجة طيّ صفحة الحرب، فيما أن أسباباً مشروعة تحول دون تحرّر كثيرين منه؟ ألا يؤول ذلك الى تناقض عبثي، مفاده استبقاء الشيء - أي الماضي، وما فيه من مظالم- بحجة التخلّص منه؟

بعد ١٥سنة من عمر السلام المعلن - هل يمكن أن تصدر الإجابة الرسمية على مصير المفقودين في لبنان- دون إتهام ذويهم بنكأ الجراح والتهيئة لحرب جديدة؟ وتقدّم السلطة الأدلة القاطعة على الوفاة في حال حصولها وتسليم الرفاة- بدل التلطّي خلف " المقابر الجماعية" التي تذرّعت بها اللجنة الرسمية الأولى، والذي نقضه ظهور البعض أحياءً ممن حُسبوا على مقابرها... فتم تعيين اللجنة الرسمية الثانية التي آثرت حتى اليوم(أي بعد أربع سنوات من تكليفها) إخفاء الأدلة المقدّمة إليها من قبل المشتكين، منتهكة بذلك أصل وجودها!.

2014 1210-00026-2

إلى متى سيطول إستجداء المعوقين(وذويهم معهم) لمؤسسات الرعاية الطائفية التي تتلقى أصلاً غالبية أموالها من وزارة الشؤون الإجتماعيّة، بعد أنبقي القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ حبراً على ورق، مخيّباً آمال المعوقين بالحصول على حقوقهم.

وفي ملف التهجير، كيف يمكن للمصالحة أن تكون حقيقية طالما خلت من كل أبعادها الإنسانية، ومن أية مراجعة ذاتية، وطالما أتت التعويضات(في كثير من الحالات) - ولعدم التمييز في توزيعها بين المهجّر والمحتل- كأنها ثمن يقبضه متضدان لقبول التعايش مستقبلاً بمعزل عن مسببات التهجير منه الى تعويض يسدّد لمتضرّرين من الحرب، علما أن غياب المعايير في تحديد هذا الثمن أدّى الى تعزيز الاستزلام والزبونية مقابل حرمان المتضرّرين الفعليين من حقوقهم.

ها نحن اليوم نطلق حملة " ذاكرة الحرب وإنصاف الضحايا المستمرة معاناتهم" بعد سلسلة لقاءات أولية عقدت منذ ١٨ نيسان ٢٠٠٤، توافقت خلالها منظمات وجمعيات مدنية عدة على العمل معاً ضمن حملة تؤازر الضحايا تمهيداً الى إنصافهم وضمان تحرّرهم من الماضي أسوة بسائر المواطنين. فضلاً عما هنالك من ضرورة للتذكر، وواجب مجتمعي بمراجعة الذات والإقرار بالمسؤولية، كمنطلق أساسي للاصلاح السياسي وترسيخ السلم الأهلي. وقوام هذه الحملة تضامن الضحايا فيما بينهم ولكن أيضا تضامن الحركات الإجتماعية والضمائر الحية معهم. فالضحايا - فرادى أو هيئات- يشكّلون بالنسبة الى الحملة هذه صرخة القلب، والحجّة القوية، ومطلب العدالة. فيما يشكل تضامن الآخرين معهم إنفاذاً لواجب مواطني مؤداه إضفاء مشروعية وقوة اضافيتين على هذه المطالب في مواجهة المحاولات الآيلة الى تغييبها أوتهميشها أوتطييفها أوتجريدها من المشروعية فيقوى هؤلاء وتقوى بهم الحملة لتعود فتقويهم.

في ١٣ نيسان القادم، تصادف الذكرى الثلاثون لبدء الحرب. مرادنا نحن أيضا أن تطوى - أي صفحة الحرب - ومعها الماضي، في سياق مشروع مستقبلي، مشروع إنصاف وعدالة يشارك فيه الجميع على قدم المساواة... معاً نتحرر من الماضي- معاً نبني المستقبل.

ها هي التوصيات الصادرة في ختام منتدى ١٨-٤-٢٠٠٤، بشأن ضحايا الحرب المستمرة معاناتهم:

١- إطلاق حملة لإنصاف ضحايا الحرب "المستمرة معاناتهم" وأبرزهم (المعوقون، المعتقلون قسراً، ذوو المفقودين والمخطوفين، المهجرون) أساسها الكرامة الانسانية. فكيف يمكن الإدعاء بإرادة طيّ صفحة الماضي مع ابقاء هؤلاء بفعل معاناتهم سجناء قسريين فيه؟

2004120-00022-M

٢- المطالبة بإطلاق عملية "حقيقة ومصالحة" يلتزم بموجبها المسؤولون عن جرائم الحرب تصحيح حقوق الضحايا والسعي الجاد تحقيقا لذلك.
٣- المطالبة بتضمين قانون العقوبات مفهومي "جرائم الحرب" والجرائم ضد الإنسانية وجعلها غير قابلة للعفو أو السقوط بمرور الزمن وكذلك بانضمام لبنان الى معاهدة روما الآيلة الى انشاء المحكمة الجنائية الدولية والسعي الجاد تحقيقا لذلك.
٤- العمل على تعزيز لغة الحوار كلغة بديلة عن لغة العنف والعقلية العدوانية.
٥- إقرار نظام رعاية يهدف الى التعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بضحايا الحرب المستمرة معاناتهم وذويهم.
٦- إعلان يوم وطني للذاكرة وإقامة نُصبُ تذكاري تخليداً لضحايا الحرب كافة.
٧- دعوة الأحزاب والأطراف المشاركة في الحرب الى تقديم مراجعة ذاتية لممارساتها الى الرأي العام.
٨- الإفراج الفوري عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى والكشف عن مصير المفقودين والمخطوفين أينما وُجِدوا، تمهيدا للعمل على إطلاق سراح جميع الأحياء منهم ولإعلان وفاة الذين ثبتت وفاتهم، بعد تسليم جثثهم ورفاتهم الى ذويهم.
٩- توفير الجهود اللازمة من أجل دمج المعوّقين في المجتمع ولا سيما تطبيق قانون ٢٠٠٠/٢٢٠، المتعلق بشؤون الأشخاص المعوقين، ضمانا لمبدأ المساواة الفعلية.
١٠- إنهاء ملف عودة المهجرين، مع تأمين الشروط والخدمات اللازمة للعودة وإعطاء المصالحات بعدا إنسانياً في الدرجة الأولى وتسديد التعويضات على أسس ومعايير صحيحة بعيدا عن المحسوبية والانتقائية.
١١- تعديل المناهج التربوية لتتوفر فيها العناصر والوسائل والموارد القادرة على إعادة بناء المواطنية.
١٢- العمل على توثيق مجريات الحرب ومسارها بشكل موضوعي وغير متحزّب.

إلتزاماً بهذه التوصيات، تم إقتراح خطة عمل تقضي بإنشاء اللجان التالية:

١- لجنة التنسيق
٢- لجنة الحقيقة والمصالحة
٣- لجنة المحكمة الجنائية الدولية
٤- لجنة تعزيز لغة الحوار
٥- لجنة التعويض عن الضرر المادي والمعنوي.
٦- لجنة النُصبُ التذكاري واليوم الوطني للذاكرة
٧- لجنة مراجعة الأحزاب
٨- لجنة المفقودين والمخطوفين والأسرى
٩- لجنة دمج المعوقين
١٠- لجنة المهجرين

2004-12-16-0002

١١- لجنة المناهج التربوية
١٢- لجنة توثيق الحرب في لبنان

إلا أن إقتصار المشاركة لغاية تاريخه على الجمعيات الداعية الى هذا المؤتمر قلص من إمكانية تفعيل جميع هذه اللجان.
لذلك ونظراً لأهمية توصيات حملة " ذاكرة الحرب وإنصاف الضحايا المستمرة معاناتهم"، نؤكد دعوتنا لجميع هيئات المجتمع المدني، بكافة قطاعاته، مؤسساته وأفراده، من يؤمنون بمجتمع أكثر عدالة وإنسانية، ويطمحون إلى تغليب قيمة المواطنية على قيم الإنقسام والتشرذم إلى الإنضمام إليها كشركاء فعليين.
لأننا متضامنون نعمل على تذكر الماضي متجنبين ويلاته ومؤسسين لمستقبل أفضل.

لأننا متضامنون نعمل على تذكر الماضي، متجنبين ويلاته، ومؤسسين لمستقبل أفضل.